

بروكسل. 10 مارس 2010

بخصوص تقييد نطاق العمل على مدافعي حقوق الإنسان الإسرائيليين والمنظمات العاملة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة

سعادة معالي الوزير موراتينوس
سعادة الممثلة السامية آشتون

تعرب المنظمات التالية: أبروديف، تحالف المنظمات الكاثوليكية للتنمية، منظمة الخط الأمامي، الشبكة الأوروبية ومتوسطة لحقوق الإنسان، المجلس الدولي لتأهيل ضحايا التعذيب، مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان - وهو برنامج مشترك بين الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، عن قلقهم إزاء محاولات الحكومة الإسرائيلية الأخيرة لتقييد حرية ونطاق عمل منظمات المجتمع المدني الإسرائيلي في ممارسة أنشطتهم في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وتهدف تلك المحاولات إلى التضييق الشديد وإلى نزع شرعية أنشطة منظمات المجتمع المدني، كما تمثل تهديدا واضحا للمعايير الديمقراطية في إسرائيل ولواجب إتاحة عمل مدافعي حقوق الإنسان دون معوقات. ونحن نعتقد بضرورة أن يعالج الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه هذا الموقف على وجه السرعة.

التشريع الحكومي المقترح الذي يقلص التمويل الأجنبي للمنظمات الإسرائيلية الغير حكومية

قام الكنيست الإسرائيلي في يوم 14 فبراير/شباط 2010، بعد قراءة تمهيدية، بتمرير مشروع قانون مدعوم من الحكومة بشكل مبدئي وهو المشروع الذي يقيد حرية منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية بذريعة زيادة الشفافية حول التمويل الأجنبي للمنظمات الغير حكومية. تنص المسودة على أن أي منظمة "تسعى إلى أن تؤثر في الرأي العام في إسرائيل" يجب اعتبارها "منظمة سياسية" وليست منظمة ذات غرض خيري، وسوف تطالب تلك المنظمات بالتسجيل في سجل الأحزاب السياسية كما ستحرم من الإعفاء الضريبي. إضافة إلى أن القانون يطالب المتحدث باسم أي من تلك المنظمات بأن يعلن في كل ظهور عام بأنه يمثل منظمة تتلقى تمويلا من "جهة سياسية أجنبية"، ويعاقب عند عدم الالتزام بهذه النصوص بالغرامات المالية أو بالحبس.

لا يسعى هذا التشريع إلا إلى تخويف هذه المنظمات وهدم شرعيتها علنيا وإلى زيادة التحكم الحكومي عليهم، ففي الواقع لا يوجد أي احتياج لمثل هذا التشريع نظرا لأن المنظمات غير الحكومية في إسرائيل ملزمة بالفعل بتقديم لائحة الجهات المانحة والمعلومات المالية الأخرى للحكومة الإسرائيلية سنويا بنشرها على موقع المنظمة الإلكتروني مع توضيح التبرعات من الحكومات الأجنبية وأغراضها. وتعتزم اللجنة الدستورية للكنيست التصويت على التشريع يوم 17 مارس/أذار 2010، وبالنظر إلى التركيبة السياسية الحالية للكنيست فمن المرجح أن يتم تبني هذا التشريع.

أشكال أخرى للمضايقات ضد منظمات حقوق الإنسان

يأتي هذا التشريع في أعقاب حملة أوسع نطاقا لنزع شرعية المنظمات الأهلية، وهي الحملة التي يوجهها جناح اليمين المتطرف، كما يأتي منعظا على أشكال أخرى من المضايقات ومن تضييق نطاق عمل منظمات المجتمع المدني بما في ذلك القبض على المشاركين في مظاهرات سلمية ضد الحرب على غزة، و ضد الجدار الفاصل في الضفة الغربية وممارسات هدم المنازل وطرد الفلسطينيين من القدس الشرقية. ويمثل مشروع قانون "منع التسرب" المقدم من قبل الحكومة في إطار هذه الحملة والذي تتم مناقشته حاليا في الكنيست مصدر قلق كبير، حيث تسمح بنوده بعقوبة حبس تصل إلى 7 سنوات ضد عاملين أو متطوعين في منظمات العوث الإسرائيلية إذا ثبت تقديمهم يد العون إلى طالبي لجوء أو مهاجرين دخلوا إسرائيل بطريقة غير شرعية.

تتبع هذه السياسات الجديدة التي من شأنها التدخل في عمل المدافعين عن حقوق الإنسان الإسرائيليين والدوليين، منهجا مستمرا تتبناه الحكومة الإسرائيلية ضد مدافعي حقوق الإنسان الفلسطينيين، يتضمن التوقيف التعسفي والاعتقال وتقييد حرية التنقل بما في ذلك المنع من السفر خارج البلاد.

وتوافقا مع المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان والذي يعترف بأهمية "ضمان أمن وحماية حقوق مدافعي حقوق الإنسان"، ومع المادة رقم 2 من اتفاقية الشراكة بين إسرائيل والإتحاد الأوروبي والتي تنص على أنه "سوف تعتمد العلاقات بين الطرفين وكذا نصوص الاتفاقية نفسها على احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية التي توجه

السياسات الداخلية والدولية وتمثل عنصرا أساسيا لهذه الاتفاقية"، فإننا نناشد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن تحت حكومة إسرائيل على:

- التوقف عن إعاقة وعن تجريم عمل منظمات المجتمع المدني في إسرائيل وأن تحترم حريتهم في التنظيم وفي التعبير
- سحب مشروع قانون "التمويل الأجنبي" والامتناع عن تقديم أي قانون آخر تعرف من خلاله المنظمات المستقلة بأنها سياسية أو تهدد قدرتهم على الحصول على تمويل من الخارج

نطالب ، نحن الموقعين أدناه، الاتحاد الأوروبي بإثارة القضايا السابقة مع إسرائيل على أعلى المستويات السياسية بما في ذلك خلال زيارة الممثلة السامية و نائبة المفوض/ أشتون إلى إسرائيل في نصف شهر مارس/ آذار، وأيضا في أثناء انعقاد مجلس شراكة إسرائيل والاتحاد الأوروبي المتوقع يوم 23 مارس/آذار 2010 . كما نذكر أيضا بقيام الاتحاد الأوروبي سابقا بالتعبير عن قلقه وإدانة تدابير شبيهه بهدف تقييد تمويل وعمل منظمات مجتمع مدني في دول أخرى في المنطقة الأورومتوسطية، كما أننا ندعو الممثلة السامية أشتون إلى مقابلة منظمات المجتمع المدني خلال زيارتها إلى إسرائيل.

نعرب عن أملنا العميق بأن تأخذوا هذه الاعتبارات والمطالب بعين التقدير وتفضلوا بقبول خالص الاحترام



روب فان دريملين
الامين العام
APRODEV



برند نيلاز
الامين العام
CIDSE



EURO-MEDITERRANEAN HUMAN RIGHTS NETWORK
RÉSEAU EURO-MÉDITERRANÉEN DES DROITS DE L'HOMME
الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان

كمال جندوبي
رئيس

Euro-Mediterranean Human Rights
Network



بريتا سيد هوف
الامين العام

International Rehabilitation Council
for Torture Victims



ماري لاولر
المديرة

Front Line



a joint programme
ONCE fidih
SOS-Torture Network
The Observatory
for the Protection
of Human Rights Defenders

سهير بالحسن
رئيسة

International Federation for Human
Rights

أيريك سوتاس
الامين العام

World Organisation Against Torture